اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ

للدكتور كمال محمد بشر

من المقرر فى عرف الدارسين أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتفاعل مع المجتمع تؤثر فيه ويؤثر فيها . ولا يمكن أن نتصور لغة بدون مجتمع ، كما لا يمكن أن نتصور مجتمعا بدون لغة ، فبينهما تبادل تام . واللغة فى ذلك شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، من تقاليد وأنماط السلوك والعادات والأعراف . ومعنى ذلك أن التطور أو التغير سمة لازمة للغة ، فكما تتغير أنماط السلوك بتقدم الزمن وانتقاله من فترة إلى أخرى ، كذلك تتغير اللغة أو يصيبها ما يسمى بالتطور .

والتطور أو التغير فى الأنماط الاجتماعية أو السلوكية قد يكون أحيانا مفاجئا أو سريعا ، وبخاصة فى أوقات الصحوة الاجتماعية ، عندما ينهض القوم ويأخذون بأسباب التقدم وعوامل النمو فى حياتهم الاجتماعية . وهنا قد تحدث فجوة أو صراع بين القديم والجديد . يحدث هذا فى كل أنماط السلوك ويحدث فى اللغة أيضاً . ومن ثم نجد أنفسنا أحيانا فى حاجة إلى أن نقف وقفات قصيرة أو طويلة أمام بعض القضايا التى تحتاج إلى نظر كما قد يختلف الناس أيضاً حول بعض الأنماط الاجتماعية ، وتتصارع الفكر ويتباحث المفكرون ويختلفون فيما بينهم : أهذا النمط من السلوك صحيح أم خطأ ؟ أهذا الأسلوب فى اللغة صواب أم غير صواب ؟ . . . الخ .

والتطور فى اللغة — كما قلنا — سمة لازمة ، وينشأ على مرحلتين اثنتين متصلتين غير منفصلتين .

(*) ألقى البحث فى الجلسة العلنية المسائية ليوم الإثنين ٢٩ / ٢ / ١٩٨٨ م .

المرحلة الأُولى فردية يقوم بها إنسان ما أو مجموعة من النـاس غير متفقين ، كأن يتبكر أو يولد فرد كلمة أو عبارة أو يعمد إلى تغيير معنى كلمة من الكلمات بطريق التوسع أو المجاز الخ . هذا التغير قد يفشل وقد ينجح . فإذا فشل انتهى وقضى الأمر ، وإذا نجح ذاع وشـاع وتلقته الجماعة بالقبول . وبمرور الزمن يصبح تقليدا أو عادة ويصير جزءًا لا يتجزأُ من نظام اللغة المعنية . هذا القبول الجماعى الذى يمثل المرحلة الثانية ربما تنشأُ عنه بعض المواقف التى تحتاج إلى نظر وتدبر من ذوى الشأُن المعنيين بسلامة اللغة والمحافظة عليها . فهناك جديد انضم إلى القديم : أهذا الجديد صواب أم خطأ ؟ وما وجه الخطأ والصواب ؟ ومعيار الحكم ؟ المفروض – فى رأينا – أن يفسر الجديد فى ضوء مفهوم التطور . ولكن ما معنى التطور فى اللغة ؟

اختلف الدارسون فيما بينهم وقدموا لنا أربعة آراء ، نوجز مضمونها فيما يلى :

الرأى الأول :

ويرى أصحابه أن التطور اللغوى يعنى الانتقال باللغة من حالة إلى حالة أحسن وأفضل إذ إن ذلك يعنى أن اللغـة قد جدت فيها ظواهر من شأنها أن تفى بحاجة المجتمع وتؤدى أغراض التعبير وتقدم وسائله لمقابلة التجديد أو النمو فى الحياة الفكرية والحضارية والعلمية الخ ....

الرأى الثانى :

يتجه اتجاها آخر ويقرر أن التغير يستلزم فى أغلب الحالات أو بعضها الخروج عن القواعد الثابتة المقررة ، فهذا التغير إذن ضرب من الخطأ الصرف ، وينبغى أن ينظر إليه على هذا الأساس .

الرأى الثالث :

يتوسط فى الأمر وينظر إلى التطور على أنه نوع من الميل أو الانحراف عن القاعدة الأصلية ولكنه لم يصل بعد

إلى درجة الخطأ المحض ، إذ من الممكن تفسيره أو تسويغه ورده إلى أصل من أصول اللغة أو بعض قواعدها . وأنماط استخدامها .

أما الرأى الرابع :

فيفسر التطور فى اللغة بمعنى مجرد التغير : تغير فى الأصوات أو بنية الكلمات أو فى قواعد النحو وأساليب التراكيب ودلالاتها . وواضح أن أصحاب هذا الرأى لا يشغلون أنفسهم بقضية الصواب والخطأ بقدر انشغالهم بملاحظة ما جدَّ فى اللغة وتسجيل هذا الجديد . إنهم معنيون فى المقام الأول برصد الظواهر الجديدة وتحليلها . وتصنيفها . وهؤلاء هم أصحاب البحث العلمى الذين يجهدون أنفسهم فى سبيل الوصول إلى الحقائق وتركها تتحدث عن نفسها ، ولمن شاء — بعد — أن يتلقى هذه الحقائق وينظر فيها من زاوية أخرى ، وهى زاوية إعادة النظر فى هذه المادة لبيان موقعها والحكم عليها فى إطار فكرة الصواب والخطأ بمعايير تختلف باختلاف وجهات نظر الدارسين وأهدافهم .

ونحن من جانبنا سوف نأخذ بهذا الرأى الأخير بوصفه منطلقا لمعالجة الموضوع معالجة علمية مع تضمينه نجاهنا الخاص فى تفسيره وكيفية الإفادة منه ومن مبادئه فى الوصول إلى رأى محدد فى هذه القضية : قضية التطور وفكرة الصواب والخطأ فى اللغة . ولا علينا فى هذا المقام أن نشير فى البدء إلى شىء من أسباب التطور اللغوى . ومعلوم أن هذه الأسباب كثيرة متداخلة متشابكة ، ولا يمكن حصرها حصرا كافيا فى هذا المقام ، ومن ثم سوف نقنع بإيراد أمثلة منها بقصد التوضيح . من هذه الأسباب :

١ — التطور نفسه ، وهذا أمر طبيعى مقرر معروف .

٢ — الحاجة إلى الابتكار أو التوليد أو التجديد فى بعض الظواهر اللغوية لمقابلة أغراض الدارسين والباحثين وللوفاء بأساليب الحياة وأنماط السلوك فيها المتجددة دائما وأبدا .

٣ — التأثر باللغات الأجنبية بطريق الترجمة أو بغيرها . وقد يظهر تأثير

اللغات الأَجنبية فى الأَصوات أَو قواعد الصرف والنحو والأَساليب والتراكيب . وتختلف حالات التأَثر والتأْثير بدرجات متفاوته من مستوى لغوى إلى آخر ، ومن بيئة إلى بيئة أُخرى .

٤ — ويلحق بهذا سبب آخر واضح ، وهو اختلاط الجنسيات بعضها ببعض فى الوطن الواحد : قوم عرب وقوم غير عرب ، وغير العرب أَحيانا ينتمون إلى أَكثر من أُمة أَو دولة ، ويختلط هؤُلاء بأُولئك قليلا أَو كثيرا ومن ثم يحدث التأْثير والتأَثر بين لغة أَهل البلد الأَصليين واللغة أَو اللغات القومية للوافدين . وأَظن أَن هذا الوضع واضح تماما فى بعض البلاد العربية التى تكثر فيها الجاليات الأَجنبية .

٥ — ومن أَسباب التغير فى اللغة أَيضاً ، ما يتعلق بالنطق وميكانيكيته ، كما يحدث أَحيانا فى الانحراف عن النطق السائد المقرر ، إما لعيوب خلقية ، كما فى الفأْفأَة والشأْشأَة واللثغة الخ . . وإما لجهل بقواعد النطق وإما لفقدان التربية النطقية .

تلك إشارات خفيفة إلى شىء من أَسباب التطور اللغوى أَو التغير فى اللغة . وعلينا الآن أَن ننظر فى معايير الحكم ، متى سلمنا بأَن اللغة يصيبها التغير أَو التطور . من المقرر أَن أَمثلة هذا التطور وقعت فى اللغة العربية على كل المستويات ، وفى كل الفترات . ما حكمنا على هذه الأَمثلة الجديدة ؟ أَهى صواب أَم خطأَ ؟ من المعروف أَن قضية الصواب والخطأَ قضية قديمة شغل بها العرب أَنفسهم منذ بدء التدوين اللغوى ، وعرفت أَيضاً بحركة التنقية أَو التصويب اللغوى . تصدوا لهذا العمل عندما أَحسوا بانتشار اللحن والتحريف فى كلامهم لأَسباب كثيرة أَهمها اختلاط العرب بالأَعاجم أَو الأَجانب بوجه عام .

يظن بعض الدارسين أَن اللحن ظهر أَول ما ظهر فى النحو . وهذا رأى غير دقيق من الناحية العلمية ، إذ اللحن ظهر . — ويظهر دائماً وأَبدا — على كل المستويات أَصواتاً وصرفا ونحوا . ويمكن تفسير مقولتهم هذه على أَية حال — بأَنهم لاحظوا اللحن فى النحو

قبل ملاحظتهم له فى بقية المستويات الأُخرى ، أو لاحظوه فى هذه المستويات ولكنهم لم يهتموا به اهتمامهم بما [ش]شاب النحو من تحريف أو خطأ .

ولكن تظل الحقيقة باقية ، وهى احتمال وقوع اللحن فى كل الظـواهر اللغوية بلا استثناء . وربما ساغ لنا القول بأَن الخطأَ فى الأَصوات أَو النطق هو المستوى الأَول المرشح لوقوع التجاوز والتحريف فيه ، فانتقال النطق من السالف إلى الخالف معرض دون شك لشىء من التغير أَو عدم التقليد الدقيق للمنطوق بكل خواصه ودقائقه . وهذا الأَمر واضح كل الوضوح عندما يمارس الصغير أَو الأَجنبى عملية النطق ، فإنه ولا شك معرض للتجاوز أَو اللحن أَو الخلط فى نطق بعض الأَصوات . وقد يمتد هذا أَيضاً إلى الخطأَ فى الصيغ الصرفية وبعض السماتَ النحوية كذلك .

وانشغال العرب باللحن فى القديم (وأَحسبه فى الحديث كذلك) يرجع إلى عدة من العوامل . أَهمها عاملان أَو سببان ، أَحدهما دينى والآخر أَدبى اجتماعى . فمن الناحية الأُولى كان اهتمام العرب موجها إلى فصحاهم محافظة عليها وعلى كتاب الله ، فهى أَداته وهى لسانه المبين . وفى الجانب الآخر ، كان اللحن فى نظرهم هجنة ومذمة ومنقصة . والقصص المروية عن هذا الجانب الأَدبى الاجتماعى كثيرة معروفة ومتناثرة هنا وهناك فى المصنفات اللغوية والأَدبية جميعاً .

أَما المقصود بالمصطلح الشائع « اللحن » ففى تفسيراته عدة توجيهات : قيل معناه الخطأُ أَو هو من التلحين والغناء والتطريب ، أَو اللحن الإرماز أَو التكنية أَو الفطنة . أَما قول قائلهم :

منطق صائب وتلحن أَحيا

نا وخير الكلام ما كان لحنا

فقد روى فى تفسير « اللحن » فيه عدة وجوه . قيل إنه من الغناء والتلحين وقيل معناه « الخطأُ » ، وهذا الخطأُ محبب من هذه الحسناء ، وفسره آخرون « بالفطنة » فهى امرأَة فطنة ذكية .

ولنعد الآن إلى قضيتنا الأصلية ، وهى البحث فى معايير الصواب والخطأ ونقرر منذ البداية أن « اللحن » فى عرف قدامى اللغويين المحترفين هو الخطأ ، أو بعبارة علمية هو الخروج عن القواعد والضوابط الرسمية المتعارف عليها لدى أصحاب الاختصاص ومن على شاكلتهم من المعنيين باللغة وشئونها . فما خرج عن هـذه القواعد أو ما انحرف عنها بوجه من الوجوه يعد لحنا أو خطأً ، وماسار على هديها وجاء مطابقاً لمبادئها فهو صواب . ولم يشذ أحد عن هذا المعيار والاحتكام إليه فى هذه القضية طوال تاريخ العربية إلا نفر قليل منهم - وبخاصة فى أيامنا هذه - ينظرون إلى بعض الأمثلة بشىء من التسمح ويحاولون تصحيحها أو تفصيحها بطريق التأويل أو بربطها بلهجة قديمة أو بصور نادرة فى الاستعمال أو جائزة على رأى أو توجيه من التوجيهات التى تقبلها بعض نصوص العربية ، لمرونة قواعدها وضوابطها العامة .

أما فى النظر الحديث فقد اختلف الدارسون فى الوصول إلى معايير محددة وذلك لسببين ، أولهما اختلافهم فى تحديد مفهوم « اللغة » وثانيهما اختلاف وجهات نظرهم حول نوعية المعايير وعددها . فبالنسبة لمفهوم اللغة برز اتجاهان متقابلان : اتجاه يرى أن « اللغـة » هى ما يجب أن يتكمله الناس ، ومعناه أن هناك نموذجا لغويا اتفق عليه ، ويجب الأخذ به فى كل حين وآن ، فمن حاد عن هذا النموذج أو انحراف عنه قليلا أو كثيرا عد مخطئاً ، ومن التزم به وسار على دربه فهو مصيب . وقد عرفت هذه النظرة « بالنظرة المعيارية » ، كما عرف أتباعها « بالمعيارين » . وهم قوم من اللغويين يسعون إلى محاولة استخلاص مجموعة من القوانين اللغوية للغة ما ، ويرون فرضها على أصحاب تلك اللغة ووجوب التزامهم بها .

أما الاتجاه الثانى نحو مفهوم اللغة فيرى أصحابه أن اللغة « هى ما يتكلمه الناس بالفعل » ، فهم ينظرون إلى الواقع والحاصل بالفعل ، ويكتفون

بوصف هذا الواقع وتحليله ، ولا عليهم بعد ذلك أن ينظروا فى خطئه أو صوابه . فهل معنى هذا أن « الوصفيين فوضويون ؟ الجواب بالنفى ، إنهم يلتزمون بمنهج علمى معترف به يقفون عنده ولا يجاوزونه . إنهم يقومون بدراسة اللغة دراسة مبنية على الملاحظة والتسجيل والتحليل الوصفى ،ويخرجون من كل ذلك بمجموعة من القواعد والضوابط ولكن دون فرض لها . وهنا تنتهى مهمتهم ، ويأتى بعدهم من يشاءُ ويتلقى نتائجهم ، وله أن يأخذ بها كما هى أو يختار منها ، ويفرض ما يختار وفقاً لأغراضه وأهدافه ووفقاً لموقعه ومسئوليته . إذن لنا أن نقرر أن الوصفيين مشغولون أيضاً بالقواعد ، ولكنهم لا يحاولون – وليس من شأنهم – فرضها على المتكلمين ...

أما فيما يتعلق بالسبب الثانى ، للاختلاف فى تحديد معايير معينة فقد ظهر أثره فى تقديم مجموعة متباينة من المعايير ، كل معيار منها صالح للأخذ به فى نظر أصحابه وقد وردت إلينا فى هذا الشأن سبعة معايير[1] .

المعيار الأول :

هذا المعيار – فى جملته – يمثل وجهة نظر المعنيين بشئون اللغة من الرسميين ، وأصحاب النظرة « المحافظة » التقليدية . إن هؤلاء يرون أن أساس الحكم والصواب يتمثل فى القواعد والضوابط اللغوية المسجلة فى كتب اللغة المتعارف عليها والموثوق بها والتى يجرى التعامل على هديها ووفقا لما قرر بها . وهذه النظرة – وإن كانت ذات أهمية بالغة فى تعليم اللغة – يؤخذ عليها أنها تنكر حقيقة التطور الذى يصيب اللغة من آن لآخر ، إذ اللغة قابلة للحركة : شىءٌ يجد وشىءٌ يختفى الخ . .

المعيار الثانى :

هو ما يشار إليه « بالمعيار الجغرافى » . وخلاصته أن قوما من الدارسين يرون أنه فى الإمكان اتخاذ لغه بيئة معينة معيارا للحكم ، لأسباب تؤهلها لذلك ، من ذلك مثلا لغة العواصم ، حيث يوجد المجتمع المثقف عادة ، فهناك الجامعات ، والمؤسسات العلمية والصحافة والإذاعة وهناك أيضاً جو اجتماعى عام يساعد على الاختلاط الذى من شأنه أن يعمل على

(١) قد أفدنا فى الحديث عن المعايير السبعة التالية مما قرره « يسبرسن » فى كتابه :
Mankind, Nation and Individual Froma Linistic Point of View .

ظهور مستوى لغوى صحيح مقبول ، يمكن الاعتماد عليه والأخذ به مقياسا للحكم فى هذه القضية .

وقد يعترض على هـذا المعيار بانه ليس من الضرورى أن تكون لغة العواصم أصح أو أفضل من غيرها من لغة بيئات أخرى أو لهجاتها . أضف إلى هذا أن العواصم تتسم بسمات تبعدها فى نظر بعضهم عن هذا الموقع ، إذ هى ساحات معهودة لتجمعات من البشر غير متجانسة فى الثقافة وأنماط السلوك ، وغير متجانسة أيضاً فى مستويات الكلام وفى عبارة موجزة : فيها أخلاط من البشر وأخلاط من اللهجات والرطانات ، وهذا بدوره يؤدى إلى الخلط فى الاستعمال اللغوى الأمر الذى يفقد هذا المعيار صلاحيته المطلقة للحكم .

وفى وطننا العربى بالذات يصعب الأخذ بهذا المعيار ، إذ العواصم العربية كثيرة ولا يمكن الأخذ بلغة واحدة منها دون الأخريات ، حيث لا مجال للتفضيل بينها لغويا واجتماعيا وثقافيا . فكلها متشابهة من حيث الخلط اللغوى وتعدد الطبقات الاجتماعية والثقافية . والأخذ بلغة هذه العواصم جميعاً يفوت على أصحاب هذا المعيار هدفهم وهو الوصول إلى مستوى لغوى ذى ضوابط وسمات محددة يمكن العود إليها عند الحاجة . فما أبعد الوصول إلى هذه السمات والضوابط وسط هذا الحشد الهائل من اللهجات والرطانات المتنافرة المختلفة اختلافاً واسعاً فى شكلها ومضمونها . هـذا بالإضافة إلى أن المستوى اللغوى بهذه العواصم — مجتمعة ومنفردة — مستوى يبعد أن يكون أهلا للقياس عليه أو للسير على هديه ، لما فيه من ضعف ظاهر وخروج كبير عن قواعد العربية التى ينبغى الحفاظ عليها وتنميتها ، دون أن نضحى بخواصها الأساسية المميزة لها .

نعم قد يعمد أقوام من الناس إلى اختيار نمط من الكلام تؤهله ظروفه الثقافية والاجتماعية واللغوية ، لأن يكون نواة أو أساسا للغة مشتركة صالحة للأخذ بها وحسبانها منطلقاً لتنمية

لغة صحيحة يرتضونها معيارا ومثالا يحتذى ويمكن العود إليه فى قضية الصواب والخطأ هذه .

حدث هذا فى إنجلترا ، حيث توصلوا هناك إلى تحديد ضوابط وسمات معينة للغة سموها Standard English أو ما يطلقون عليهـا أحيـانا Received English وبنوها فى الأساس على لهجة عرفت بالنقـاء النسبى المقبول من العـامة والخاصة على سواء . هذه اللهجة – على ما نعرف – هى لهجة أهل الجنوب ومن ثم نراهم يستخدمون أيضاً المصطلح ، Southern English للإشارة إلى هذا الأصل الذى أصبح الآن يمثل المستوى اللغوى الذى يجرى به التعامل فى الدوائر الرسمية والعلمية والثقافية ، والذى أصبح النموذج الإنجليزى العـام المتبع فى حقول التعليم .

وفى ظننا أن شيئاً من هذا القبيل حدث للغة العربية فى عصورها الأولى إذ المروى أن فصحانا ترجع فى أصولها الأساسية إلى لهجة قريش ، وهى لهجة عرفت بسمة الانتشار لما كان لأهليها من نفوذ سياسى ودينى ، ومكانة ثقافية واجتماعية واقتصادية متميزة .

المعيار الثالث :

وقد عرف فى الأوساط اللغوية بالمعيار الأدبى . ومجمل الرأى فيه أنه فى الإمكان الاعتماد فى هذا الشأن على لغة كبار الأدباء والشعراء والمفكرين وخاصـة المثقفين ، إذ المفروض أن تكون لغة هؤلاء القوم على درجة من الفصاحة والصحة ترشحها لأن تكون مثلا صالحا وأساسا مناسبا للحكم فى قضية الصواب والخطأ . ولكن هذا المعيار – كسابقيه – وجهت إليه بعض التساؤلات . من هم كبار المفكرين والأدباء ؟ ومن هم خاصة المثقفين ؟ وما أساس الحكم هنا أو هناك : أنبنيه على الشهرة أم على كثرة الإنتاج ؟

أما بالنسبة للشهرة فإنها لاتعنى بالضرورة جودة اللغة أو صحتها المطلقة ، فقد يكون المرء غزير الإنتاج واسـعه ، ومع ذلك لا ترقى لغته – فى مجملها – إلى درجة « المعيارية » فى كل الحالات وربما يكون للشهرة أسباب أخرى غير لغوية .

ولبس من النادر على كل حال أن نلحظ شيئاً من التحريف والعيوب اللغوية فيما يصدر عن هؤلاء وأولئك بلا استثناء في أعمالهم المكتوبة . واختيار أديب أو كاتب أو مفكر معين للاهتداء بلغته أو طرائقه في الاستعمال اللغوي لا يخرجنا من هذا المأزق . سوف تصطرع الآراء وتختلف وجهات النظر حول هذا المختار وأسباب اختياره . وبالجملة نستطيع أن نقرر أن هذا المعيار وحده لا يكفي في قضيتنا هذه . وإن كنا لا ننكر إمكانة الانتفاع به .

المعيار الرابع :

يميل بعض الدارسين إلى الأخذ بمقولة قديمة ، خلاصتها أن ما جاء من التوظيف اللغوي مطابقا لقواعد « المنطق العام » مقبول وصحيح ، وأن ما جاوز هذه القواعد خطأ لا يؤخذ به . وفي رأينا أن هذا « المعيار المنطقي » غير دقيق ، ولا ينبغي اتباعه دائماً في كل اللغات ، إذ ليس من المنطق ربط اللغة ربطا وثيقاً أو دائما « بالمنطق العام » لأن لكل لغة منطقها وخواصها المعينة . فهناك في اللغة العربية مثلا نقابل بأمثلة من القواعد النحوية منوعة لا تسير وفقا لما تقتضيه قواعد « المنطق » في عرف الناس ، ولكنها في الوقت ذاته وقعت في العربية بصفتها خاصة من خواصها المميزة لها .

من ذلك مثلا أحكام المطابقة في التذكير والتأنيث في أحوال العدد من ثلاثة إلى عشرة ، إذ تقتضي قواعد العربية وجوب المخالفة في هذه الحالة . كما هو معروف ، على عكس ما هو متوقع من وجهة النظر المنطقية الخالصة . وهناك أيضاً في باب العدد يأتي التمييز (وجوبا) بصيغة المفرد في حين أن العدد ينتظم فكرة « الجمعية » وذلك واضح في تمييز الأعداد المركبة والعقود والمائة والألف الخ . . نقول : خمسة عشر رجلا وعشرون امرأة ومائة جندي . ثم ما المنطق في وجوب إعراب كلمات ووجوب بناء كلمات أخرى ؟ إنه منطق العربية ، وهذه خواصها .

وليس معنى هذا على أية حال أن اللغات تناقض المنطق أو لا تتمشى مع أحكامه دائما وأبدا . ما نريد أن نقرره هو أنه ليس هنا توافق مطرد بين قواعد اللغات وقواعد المنطق العام . نعم ، هناك صلات مسلم بها بين اللغة والمنطق فى بعض القضايا الجوهرية ولكن على الرغم من ذلك ، للمنطق اتجاهاته وللغة هى الأخرى طرائقها وقد يتفقان وكثيرا ما يختلفان . ودليل ذلك اختلاف اللغات فيما بينها فى جملة من مظاهرها وسماتها ، ولو كانت اللغات متمشية فى كل حال مع المنطق العام ما اختلفت اللغات. واللغات — كما نعلم — تختلف فيما بينها اختلافا واضحا فى جملة قواعدها .

المعيار الخامس :

أطلقوا على هذا المعيار « المعيار الذوق » . اتجه بعض الدارسين إلى ربط الحكم بالصواب والخطأ على الظواهر اللغوية بعامل « الذوق » . فما جاء منها مقبولا من الذوق العام عد صحيحا ، والعكس بالعكس .

وهذا المعيار — فى رأينا — لا يمكن الاعتماد عليه فى هذه القضية ، لأن « الذوقية » أمر « نسبى » ، يعتمد على الاتجاه الفردى أو الشخصى ، وكثيرا ما تختلف الأذواق فى الحكم على الأشياء ، لأسباب كثيرة ، نفسية واجتماعية وثقافية الخ . وليس هناك مانع بالطبع من أن نلجأ إلى عامل الذوق وقت الحاجة للاستعانة أو الاسترشاد به ، شريطة ألا يناقض الأخذ به ما بنى أو أسس على أحكام موضوعية .

المعيار السادس :

ويسميه بعضهم «المعيار الأرستقراطى » ويعنون بذلك أنه يمكن الأخذ فى هذا الشأن بلغة « الأرستقراط » أو الخاصة من القوم ، على أساس أن هؤلاء لديهم فرص طيبة للتفوق الثقافى والاجتماعى ، بالإضافة إلى ما عرفوا به من اتخاذ أسلوب لغوى متميز يتسق مع منزلتهم ذات الوضع الاجتماعى الرفيع .

وهذا المعيار بدوره ليس صالحا للأخذ به وحده فى كل زمان ومكان . ربما

يصدق هذا القول على بعض البيئات في بعض الفترات ، كما هو الحال في الماضي – والحاضر أيضاً – في الوسط الأرستقراطي الإنجليزي ، وأوساط أخرى ثقافية تحاول الاحتفاظ بلغة أو لهجة منتظمة لخواص وسمات جيدة حرمت منها اللهجات الأخرى في البيئة الإنجليزية في عمومها .

غير أن هذا المعيار إن صح هناك لا يصح في بلادنا العربية . فخاصتنا الأرستقراطية في الماضي القريب لم تكن لديها معرفة كافية باللغة العربية ، بحيث يمكن الاقتداء بها أو الاعتماد عليها في التوظيف اللغوي الفصيح الصحيح . والمشهور أن كثيرا من الأرستقراط في مصر قبل ثورة ٥٢ كانوا يتعاملون فيما بينهم بلغات أجنبية إنجليزية أو فرنسية . أما الآن فليس بالبلاد العربية ما يمكن أن نطلق عليهم مصطلح « الأرستقراط » بالمعنى الدقيق ، وإن كانت هناك فئات تحظى بقدر كبير من الثروة ، ولكنهم – في الوقت نفسه – على درجة متواضعة من الثقافة والمعرفة باللغة التي يمكن أن تتخذ نموذجاً للاقتداء بها أو السير على هديها .

المعيار السابع :

ويدعى « المعيار الديمقراطي » « أو » العام « أو » الجماهيري «. ومعناه إمكانية العود إلى لغة الجماهير أو الشعب في عمومه بقطع النظر عن فئاته أو طبقاته . إذ إن هذه اللغة تنظم مجموعة من السمات والخواص التي يشترك في توظيفها أفراد المجتمع المعين .

وقد اعترض على الأخذ بهذا المعيار في قضية الصواب والخطأ ، حيث إن « عمومية » الكلام مصطلح ذو مفهوم غامض ، ربما يجرنا إلى الاضطراب أو الدخول في متاهات الاختلاف بين المستويات اللغوية الناشئة عن الفروق الفردية الثقافية والاجتماعية ، بالإضافة إلى الفروق في التوظيف اللغوي. وهذا كله يعني فقدان الحدود الواضحة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن . والقيام بحصر الظواهر اللغوية الشائعة بطريق العمليات الإحصائية

سبيل غير عملى ، لاحتياجه إلى جهود جبارة وتمويل ثرى غنى .

تلك جملة من المعايير التى قدمت للفصل فى قضية الصواب والخطأ فى اللغة ، وكلها ـ أوجلها ـ واجهتها بعض الاعتراضات ، كما رأينا . وهى اعتراضات تجعل الأخذ بهذه المعايير جملة وتفصيلا أمرًا غير مرغوب فيه ، لقصور فى بعضها وعدم الدقة فى المبادئ التى بنى عليها بعضها الآخر . وهنا نتساءل : أمعنى هذا أننا وصلنا إلى طريق مسدود فى هـذا الشأن ؟ الجواب بالنفى طبعاً .

لنا فى هذه القضية رأى معين بنيناه على أساس نظرتنا إلى واقع اللغة ومايجد فيها من ظواهر من جهة وإلى ما ينبغى علينا القيام به نحو هذا الجديد بوصفنا مسئولين عن لغتنا من جهة أخرى . أما من الناحية الأولى فلا مفر من الاعتراف بأن اللغات جميعها يصيبها شىء من التغير من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن بيئة إلى أخرى ، بحسب الظروف والأحوال . هذا واقع لاسبيل إلى إنكاره أو رفضه أو قبوله دون نظر وتدبر . ومن الناحية الثانية ، هذا الجديد الذى اعترفنا بوقوعه ينبغى النظر فى حدوده واتجاهاته ، كى نضع له ضوابط ومعايير ، على أساس منها يكون الحكم عليه بالصواب أو الخطأ ؛ إذ ليس من النظر العلمى فى شىء أن يقبل الجديد كله أو أن يرفض كله . إذن هناك أولا دراسة ونظر ، ثم يعقب ذلك خروج بنتائج معينة توزن بمعايير يرتضيها منطق اللغة المعينة مع التسليم بمبدأ التجديد فى حدود هذه المعايير أو المقاييس .

بهذا كان منهجنا ذا جناحين أو خطوتين اثنتين متصلتين غير منفصلتين . ا

الخطوة الأولى وصف الظواهر الجديدة وتحليلها ، وهذا عمل البحث العلمى الموضوعى . والثانية رسم حـدود أو خطوط عريضة نسترشد بها فى الحكم على هذه الظواهر . والخطوة الأولى تتمشى مع ما يسمى المنهج الوصفى والأخرى تطبيق للمنهج المعيارى . الأول وظيفة الباحثين والثانى مسئولية المعلمين ، ونحن بحمد الله نجمع بين الموقعين . ومن ثم لايعترض علينا بالخلط بين المناهج ، إذ إن لكل منهج فى عملنا هذا

دوره المخصص له . وهما فى حالتنا هذه يكمل أحدهما الآخر .

ويتلخص رأينا فى قضية الحكم بالصواب والخطأ على الظواهر اللغوية الجديدة فى الأخذ بثلاثة مبادئ متكاملة . يقود أحدها إلى الآخر . هذه المبادئ هى :

أولا : استشارة المراجع اللغوية المعتمدة والمعمول بها فى معاهد العلم ، والجارى اتباعها والأخذ بما جاء فيها من قواعد .

ثانياً : إن وجدنا ضالتنا فى هذه المراجع فبها ونعمت ، وإلا رجعنا إلى الثقات من العلماء والدارسين المتخصصين . علنا نجد عندهم التفسير أو التوضيح أو إبداء الرأى فيما نستفتيهم فيه . إذ لديهم من المعرفة والخبرة ما من شأنه أن يضع الأمور فى نصابها ، بحكم تعمقهم واطلاعهم على ماقد يعجز الدارس العادى عن الوصول إليه أو العثور عليه من مراجع أو آثار علمية أو أفكار متناثرة هنا وهناك فى كتب اللغة .

ثالثاً : الشيوع أو اطراد الاستعمال للظواهر الجديدة مبدأ يمكن الأخذ به والاعتماد عليه فى الحكم فى قضية الصواب والخطأ لما استجد واستحدث من عناصر لغوية مخالفة فى ظاهرها أو تبدو كذلك بالنسبة للموروث المتعارف عليه من ضوابط .

هذه المبادئ الثلاثة تكون إطاراً متكاملاً وخطة للنظر منهجية تأخذ بيد الدارس فى سهولة ويسر وبطريق علمى نحو إبداء الرأى فيما يواجهه من جديد أو تطور فى اللغة على كل مستوياتها .

وتفسير المبادئ المذكورة هو أنه ينبغى النظر فى الجديد فى ضوء القديم ، أى فى ضوء القواعد المسجلة أولاً . فإذا وفقنا إلى حاجتنا وقفنا عند هذا الحد . ولكن الاعتماد على القواعد المسجلة وحدها تكتنفه بعض الصعوبات أحياناً ، ولذلك أسباب عدة . منها :

١ – ربما يكون للظاهرة اللغوية الواحدة أكثر من وجه من حيث الجواز وعدمه أو من حيث درجة هذا الجواز من وجهة نظر اللغويين . ومن ثم يحار المرء عند اختيار وجه دون وجه ، أيأخذ بهذا أم بذاك ، كما يحار فى تحديد المعيار الذى ينبنى عليه هذا الاختيار .

٢ ـ التقعيد اللغوى العربى مملوء بالتأويل والافتراض والتفسير المغرق فى الجدل والفلسفة ، كما هو معروف . والأخذ بهذا النهج يفتح الباب على مصراعيه لكل « جديد » ، إذ سوف نجد له مندوحة فى إطار هذا المسلك غير العلمى ، أو نعثر له على تفسير مفترض أو متخيل ، يسمح له بالانضمام إلى دائرة الصحة دون وجه حق . ومن ثم يصدق علينا حينئذٍ ماقالوه قديما : « لايخطئ نحوى قط » . وهى ـ فى رأينا ـ مقولة صادقة غير صادقة فى الوقت نفسه .

٣ ـ الاعتماد على القواعد المسجلة وحدها فى كتب القواعد المعروفة لنا قد يفوت علينا الغرض أحياناً . من الجائز ألانجد نماذج أو أمثلة يمكن القياس عليها أو الاسترشاد بها فى الحكم على الظواهر « الجديدة » ، إذ ليس من المفروض أن تكون تلك القواعد القديمة قد وضعت بحيث تغطى كل أمثلة اللغة قديمها وجديدها على مر الزمن الطويل الخاضعة ظروفه للتغير والتطور . والمعروف أن قواعد العربية (وغيرها) تتصف بالعموم لا بالشمول ، وهذه قضية مهمة لم يلتفت إليها بعض الدارسين : فرق بين العموم والشمول : العموم معناه استخلاص الحكم العام من الأمثلة المتاحة للدارس قدر الطاقة فى الظرف المعين . وهذا يعنى إمكانية وجود أمثلة أخرى لاينطبق عليها الحكم ، إمّا لقصور فى جمع المادة ، وإما لعدم الوقوف على أمثلة نافرة ، لهجية أو غير لهجية (وربما تكون صحيحة بالنسبة لبيئتها) ، ومن ثم لم تؤخذ فى الحسبان عند التقعيد . ودليلنا على ذلك ما يقابلنا من وقت إلى آخر فى بعض المراجع القديمة القليلة التداول بين عامة الناس من إشارات خفيفة إلى مثل هذه اللهجات أو الأمثلة[1] .

---

(١) من ذلك مثلا : كلمة « البعض » بالألف واللام تعد خطأ فى نظر بعض الدراسين ، فى حين أن ابن جنى استعملها بهذه الصورة (محلاة بال) فى خصائصه ، وأجازها مجمع اللغة العربية بالقاهرة مؤخرا . التركيب « قد لا » أى دخول « لا » على « قد » يظنه بعضهم من باب الخطأ ، فى حين أن ابن جنى (فى الخصائص أيضا) استعمله أكثر من مرة وجاء فى ألفية ابن مالك :

والمصروف قد لا ينصرف

درج أغلب اللغويين على القول بأن « كافة » لا تأتى إلا حالا مجردة من ال وللعاقل دون غيره ، اعتمادا على أنها لم يستخدم إلا كذلك فى القرآن الكريم ، فى حين أنا نجد « كافة » مستعملة فى غير الحال ومعرفة بالإضافة ومجرورة بالحرف =

ومعنى هذا أن معيار العودة أو الرجوع إلى الكتب أو إلى القواعد الرسمية الموروثة وحده لا يكفى فى كل الحالات . وهذا يقتضى التماس النصح من الثقات والمهتمين بشئون اللغة ، كرجال المجامع اللغوية . فهؤلاء الثقات أكثر معرفة وأوثق صلة باللغة وقواعدها من جماة المتخصصين والمثقفين عموماً . ولكنا هُنَا فى هَذِهِ الحَالَة أيضاً قَدْ نعجز عن الوصول إِلَى فَتْوَى واضحة حاسمة تقطع الشك باليقين . ذلك أن هؤلاء القوم — لشدة حرصهم على سلامة اللغة — يختلفون فيما بينهم اختلافاً كبيراً فى طرائق النظر فى الظواهر الجديدة وفى معايير الحكم عليها . هَذَا بالإضافة إِلَى أن الأَمْر قَدْ يمتد بهم أياماً بل شهوراً لإبداء الرأى فى المسألة الواحدة.

نعم . إنهم مشكورون على جهودهم وتفانيهم فى خدمة اللغة ، ولكن هذا النهج ربما يقف بهم حيث هم . فى حين أن اللغة تسير فى طريقها آخذة فى التجديد والتطوير . وربما لا نستطيع اللحاق بها شئنا أم لم نشأ .

وهنا يسوغ لنا أن نشير إلى المبدأ الثالث وهو معروف ومأخوذ به فى الدرس اللغوى الحديث . ذلك هو ما نسميه « اطراد الاستعمال وشيوعه » . فإذا شاعت الظاهرة اللغوية الجديدة . وصار استعمالها فى البيئة المعينة يمثل اتجاهاً عاماً ، ولم تخالف نصاً صريحاً فى قواعد اللغة أو لم تعارض قاعدة أصلية أو سمة أساسية فى اللغة العربية — إذا كان هذا حالها جاز الأخذ بها والسماح لها بالانضمام إلى صحيح الكلام . مع وضع ضوابط لأمثلتها تنضم

= لغير العاقل فى مقدمة الزمخشرى لكتابه « المفصل » يقول : « ولقد ندبنى ما بالمسلمين من الأدب إلى معرفة كلام العرب ، إلى إنشاء كتاب فى الإعراب محيط بكافة الأبواب » وورد شىء نحو هذا فى كلام عمر بن الخطاب فى كتابه لآل بنى كلكلة ، ففيه يقول « قد جعلت لآل بنى كلكلة على كافة بيت مال المسلمين ، لكل عام مائتى مثقال عينا ذهبا ابريزا . . . » قيل وعرض هذا الكتاب على « على بن أبى طالب » لما آلت الخلافة إليه ، فنفذ ما فيه ، ولم ينكره ، « وعلى » هو « على » فى الفصاحة والبيان (راجع مذكرة الأستاذ عبد السلام هارون فى مسألة « كافة » المقدمة إلى مؤتمر المجمع الدورة الثالثة والخمسين) .

نص ابن هشام (فى المغنى) على أن التعبير هو « قبضت عشرة ليس غير » ؛ ولا يجوز « لا غير » فى حين جاء فى تاج العروس (فى مادة ح دث) « . . . ولا يقال للسن حدث ولا للضرس حدث ، وإنما يقال للغلام نفسه هو حدث لا غير » إلخ . . .

إلى قواعد اللغة ، أو تلحق بقاعدة أصلية على وجه من التوسع أو التجوز أو ما إلى ذلك من وسائل التيسير .

ولا نعنى بهذا المبدأ الثالث فتح الباب على مصراعيه لكل جديد ، دون قيد أو مسوغ لغوى اجتماعى ثقافى . فاطراد الاستعمال وشيوعه ينبغى أن ينظر إليه فى إطار عام ذى جوانب محددة .ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان عند تطبيق هذ المبدأ (مبدأ الاطراد والشيوع) هذه الجوانب هى :

١ ـ المستوى اللغوى المعين ، أهو فصيح أم عامى أم لهجة خاصة .

٢ ـ الحاجة والضرورة العلمية أو الثقافية التى تزكى إجازة هذه الظاهرة الجديدة أو تلك .

٣ ـ خلو اللغة (المستوى المعين) مما يسد النقص أو يفى بالغرض المطلوب .

إذا استرشدنا بهذه المبادئ مجتمعة ونظرنا فيما يجرى فى العربية الفصيحة من استعمالات جديدة فى المنطوق والمكتوب على سواء ، استطعنا أن نقدم مجموعات من الأمثلة المنوعة التى ـ وإن كثر استخدامها من بعض المثقفين ـ مازالت فى دائرة الخطأ الصرف من وجهة نظرنا . وقد يكون الخطأ فى القواعد الصوتية أو الصرفية أو النحوية ، كما يتضح من النماذج الآتية التى ما أردنا بها إلا مجرد التنبيه إلى كثرة التجاوز فى قواعد اللغة والخروج بها عن ضوابطها الأصلية .

فى الأصوات :

من الطبيعى أن يكون التمثيل فى ميدان الأصوات (وفى غيره) من اللغة المنطوقة ، إذ اللغة المكتوبة لاتخضع للحكم الصحيح فى هذا الباب (والأبواب الأخرى للغة) ، لأنها ساكنة خامدة ، ولأنها ـ فى العادة ـ تتسم بسمة التكلف والاصطناع والمراجعة ، بالإضافة إلى خلوها عادة من الضبط بالشكل الذى يفصح عن حقيقة الأمر فيها .

ولنكتف الآن بذكر أمثلة محدودة معدودة من الأخطاء البارزة فى النطق العربى عند محاولة التحدث باللغة الفصيحة .

١ ـ همزة الوصل :

وأول ذلك ما نلحظه من خطأ واضح يتمثل فى نطق هذه الهمزة ، إذ درج المثقفون

على تحقيقها ونطقها همزة كاملة الصفات والسمات فى أى موقع تقع فيه ، فى حين أنها تنطق همزة فقط فى بدء الكلام ، وتسقط فى درجه (أى وصله) . وتفسير هذا النطق الخاطئ يتمثل فى أمرين

أولهما عدم معرفة حقيقة هذه الهمزة وسماتها ومواقعها فى الكلم العربى .

وثانيهما الخوف من الوقوع فى خطأ الإعراب للكلمة السابقة عليها. ومن ثم يلجأ المتحدث أحياناً إلى الوقوف بالسكون على الكلمة السابقة ، ثم يأخذ فى نطق الكلام التالى المبدوء بهمزة الوصل فيحققها خطأً ، لأن الكلام فى جملته مازال متصلا بعضه ببعض ، وهذا الاتصال يوجب سقوط همزة الوصل فى النطق .

وقد امتد هذا الخطأ إلى اللغة المكتوبة ، إذ نلاحظ كتابة علامة همزة القطع (ء) فوق ألف الوصل أو تحتها ، الأمر الذى يدل على عدم معرفة حقيقة همزة الوصل ، والجهل بمواقعها فى العربية .

والمعروف أن همزة الوصل لاتقع إلّا فى أول الكلمة ، ويحدث هذا فى أصناف من الكلم معدودة . ففى الأسماء تقع فى أول عشرة أسماء فقط : ابن ـ ابنة ـ مفردين ومثنيين)ـ ابنم ـ اثنان ـ اثنتان وامرؤ ـ امرأة ـ اسم (مفردة ومثناة) ـ ايمن (فى اليمين ، كما فى قولك مثلا وايمن لأفعلن كذا ، أما أيمن جمع يمين فهمزتها للقطع اتفاقاً) ـ است .

أمّا فى الأفعال فهمزة الوصل تقع فى أول الأمر من الفعل الثلاثى (نحواضرب) وفى ماضى الخماسى وأمره ومصدره (اتحد ، اتحد ـ اتحادًا) وفى ماضى السداسى وأمره ومصدره (استفهم ـ استفهم ـ استفهاما) .

ولا تقع همزة الوصل فى الحروف إلّافى أداة التعريف (ال) ، بخلاف الهمزة فى « أم » و « أو » إلخ مثلا ، فهى للقطع قولا واحدًا .

وتكتب همزة الوصل فى كل الحالات بالألف (ا) دون وضع علامة الهمزة (ء) تحتها أو فوقها . وأجازوا وضع رأس صاد صغيرة (ص) فوقها للدلالة على خاصتها الأساسية ، وهى إسقاطها فى النطق ووصل

الكلام السابق واللاحق بعضه ببعض . فهذه الصاد الصغيرة هى اختصار للفعل « صل » ، أى صل الكلام ولا تحقق الهمزة (همزة الوصل) فى درج الكلام .

٢ ــ الثاء والذال والظاء :

هذه الأصوات الثلاثة قد ضاع نطقها الصحيح وضاعت سماتها الحقيقية فى النطق وسط زحام الرطانات اللهجية . وأصبحت تنطق سيناوزاياوزايامفخمة (بهذا الترتيب) على ألسنة المتعاملين باللغة الفصيحة وقد يمتد هذا النطق الخاطئ ــ للأسف ــ إلى القرآن الكريم نفسه . والملاحظ على كل حال أن هذه الظاهرة لاتشيع بين المتعاملين بالفصحى من أبناء الخليج العربى ، أو ــ قل ــ بين أولئك الذين اعتادوا نطق « الضاد » (الأسنانية ــ اللثوية الانفجارية) كما لوكانت « ظاء » (أى احتكاكية مما بين الأسنان) .

٣ ــ أصوات التضخيم الكلى (الاطباق) :

وهى الصاد والضاد والطاء والظاء . أصبح من الشائع نطق هذه الأصوات الأربعة مرققة فى كثير من السياقات ، بل فى حين أن نطقها الصحيح هو تفخيمها تفخيماً كليًا فى أىّ موقع تقع فيه . وهذه الظاهرة أكثر ورودًا على ألسنة النساء ، بحيث أصبح هذا النطق عندهن أشبه بالقاعدة العامة . والمعروف أن ترقيق هذه الأصوات الأربعة سلوك صوتى معيب بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى اللبس والخطأ فى المعانى : بسبب اختلاطها (عند الترقيق) بنظائرها المرققة وهى السين والدال والتاء والذال .

٤ ــ صوت الراء :

للراء ــ كما هو معروف ــ فى اللغة العربية حالات من التفخيم والترقيق ، ولكل حاله مشروطة بشروطها المتمثلة فى مواقعها السياقية فى الكلام . على أننا نلحظ اليوم الميل إلى ترقيقها فى كل مواقعها تقريبا ، وخاصة بين أهل الخليج العربى والنساء عامة . ولايعترض باختلاف القراءات القرآنية فى هذا الموضوع ، فالقراءات هى الأخرى لها ضوابطها المعروفة عند أهل الصنعة (أى القراء) ومن ثم لايجوز تقليدهم بغير علم ودراية . والمفروض أن المتحدث العادى عليه أن أن يسلك المسلك العام فى النطق . ونعنى

به « النموذج » المتفق عليه بالنسبة للغة « المشتركة » التى تتعامل بها جماهير المثقفين والمرضى عنها من الثقات العارفين.

فى الصيغ الصرفية :

يقع الخطأ كثيراً على ألسنة المثقفين والخاصة فى الصيغ الصرفية من حيث أوزانها وأبنيتها وتصرفاتها ، بحيث أصبح أمراً شائعاً يحتاج إلى وقفة ونظر . وفيما يلى نماذج قليلة من هذه التجاوزات :

١ ـ وزن الفعل الثلاثى :

حدد الصرفيون للفعل الثلاثى مع مضارعه ستة أوزان معروفة ، بحسب ما يعرض لعين الفعل من حركات . وحاولوا أن يضعوا لها ضوابط عامة بحيث تؤخذ معياراً أو مقياساً عند الصوغ من جديد ، أو عند استخدام الثابت المقرر المروى عنهم . ولكن حال دون ذلك أمور كثيرة ، منها الجهل بدقائق هذه الضوابط وكثرة الأفعال وتنوع أصولها واختلاف مدلولاتها بالإضافة إلى اختلاف اللهجات . ذلك الاختلاف الذى أفسد على الصرفيين ضوابطهم العامة . وكانت النتيجة رواية الفعل الواحد بوزنين مختلفين أو بصورتين تنتميان إلى لهجتين مختلفتين .

وهذا الاضطراب فى أوزان الفعل قديم ، أحس به بعضهم من أمثال أبى زيد الذى روى عنه أنه قال : « إذا جاوزت المشاعبر من الأفعال فأنت بالخيار بين الكسر والضم » أى إذا انتقلت من الأفعال المشهورة ذات الصيغ الثابتة المقررة على الألسنة والتى يعرفها الجميع ـ إذا انتقلت من هذا النوع إلى أفعال أخرى غير مشهورة فلك أن تأتى بالمضارع بكسر العين أو ضمها . كما فى « يهدف » و « يعتب » ونحوهما . وهذا الاضطراب (بأسبابه المنوعة) جعل بعض الدارسين يقررون أن هذه الأوزان سماعية لاقياسية . أى تحتاج إلى الأخذ عن الثقات أو العودة إلى مصادر اللغة .

ومن الطبيعى أن يشتد هذا الاضطراب وتتعمق أصوله وتتفرع جوانبه وتنتشر آثاره اليوم (وقبل اليوم) فى استخدام الفعل الثلاثى وأوزانه ، بسبب الضعف العام الذى يسود التوظيف اللغوى فى عمومه ، وبسبب عدم العود إلى مصادر الفتيا الممثلة فى ذوى الخبرة والدراية وفى الآثار اللغوية المسجلة .

وأمثلة هذا الاضطراب الذى أدى إلى الوقوع فى أخطاء صريحة كثيرة تفوق الحصر والعد ، وقد يقع ذلك فى الماضى أو المضارع أو كليهما ، كما فى قولهم مثلا : حرص (بكسر الراء والصحيح فتحها) ولق (بفتح القاف مع المد) (والصحيح كسر القاف وفتح اليـاء) وينقل (بكسر القاف والصحيح ضمها) ويكد (بكسر الكاف والصحيح ضمها).

٢ ـ اسناد الفعل الى الضمير :

كثيراً ما يقع الخطأ فى صيغة الفعل عند إسناده إلى الضمير ، وبخاصة إذا كان معتل الآخر مسنداً إلى واو الجماعة ، كما فى قولهم : لقوا (بفتح القاف وتسكين الواو والصحيح ضم القاف مع المد)[1] ، وقد يأتى العكس فيقولون : سعوا (بضم العين مع المد والصحيح فتحها مع تسكين الواو) .

٣ ـ أخطاء بالتوهم :

يقولون « مشين » بضم الميم متوهمين أنَّه من « أشان » وهو فعل رباعى لا وجود له فى اللغة ، والموجود هو « شان » الثلاثى ، والوصف منه حينئذ « شائن » بصيغة اسم الفاعل ، ولك أن تقول فى المعنى نفسه « مشين » (بفتح الميم — اسم مفعول من « شان » الثلاثى) ومثله قولهم هذا الشىء « مباع » ، فكأنه من « أباع » الذى لا تعرفه العربية ، والصحيح « مبيع » اسم مفعول من « باع » .

٤ ـ الخلط بين الصيغ ذات المعانى المختلفة :

يقولون « خطة » بكسر الخاء ويعنون « المنهج أو الأمر أو المشروع » ، والصحيح خطة « بضم الخاء ، إذ تنص قواعد اللغة على أن الصيغة بكسر الخاء إنما هى للدلالة المادية ، ومعناها ما يخطه الرجل لنفسه من أرض أو عقار . على حين أنها بالضم للدلالة المجردة ، على ما ذكرنا .

---

(١) ومع ذلك روى عن بنى طيىء قولهم لقى بفتح القاف مع المد ، ومثله فى رضى انظر « بقايا اللهجات العربية فى الأدب العربى « أنوليتان » (مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول القاهرة) — المجلد العاشر — الجزء الأول مايو سنة ١٩٤٨ م .

ومثله قولهم « قيد أنملة » بفتح القاف وتسكين الياء والصحيح « قيد » بكسر القاف مع المد ، ذلك أن الأولى تعنى « القيد » بالمعنى المعروف والثانية معناها « القدر » . ونماذج هذا الخلط كثيرة مشهورة ، منها الخلط بين « طوال » بكسر الطاء وهى جمع طويل . وطوال . بفتح الطاء ظرفاً ، و « عنان » بكسر العين وهى كاللجام وزنا ومعنى ،و «عنان» بفتح العين ،كسحاب وزنا ومعنى كذلك .

وفى ظننا أن هذا الضرب من الخطأ يرجع معظمه إلى اللغة المكتوبة . إذ هى غالباً ما تخلو من علامات الضبط فلا يدرى فى كلمة مثل « خطة » إن كانت بكسر الخاء أو بضمها ، وهذا مزلق يقع فيه غير العارفين من القراء .

فى قواعد التركيب :

يكثر الخطأ فى نظام التراكيب والجمل والإعراب ، أى فى النحو وقواعده .ومعلوم أن النحو ليس الإعراب وليس الإعراب النحو ، على العكس مما يفهم من أقوال بعض المتأخرين من النحاة ، ومما يستشف من سلوك بعض المعلمين فى تدريس قواعد اللغة ،إذ قد قصروا — مايبدو — وظيفة النحو على النظر فى أواخر الكلمة . حتى لتسمعهم يقولون بل ويسجلون فى أعمالهم « أن النحو هو علم الإعراب »

وحقيقة الأمر أن النحو هو علم التراكيب فينظر فى اختيار الصيغ وفى مواقعها وفى علاقتها بعضها ببعض وفى إعرابها فى إطار الجملة أو التركيب ، دون اهتمام بجانب دون آخر . إذا أخذنا هذا الاتجاه فى تحديد وظائف النحو فى الحسبان ، أمكننا فى الحال أن نقرر أن هناك أخطاء واضحة فى الوفاء بقواعد هذه الوظائف الأربع ، دون استثناء ، وإن كان أوضحها وأكثرها شيوعاً الانحراف بالكلم عن قواعده الإعرابية المقررة . وهذه أمثلة محدودة لأنماط التجاوز فى هذه الجهات النحوية .

١ — الاختيار :

ليس من النادر أن يفشل المتحدث أو الكاتب فى اختيار الكلمة أو الصيغة المناسبة لبناء التركيب الصحيح . يقولون : الرؤيا غير واضحة « فى حين أن المناسب للمقصود من التركيب كله

هو « الرؤية .. » بالتاء المربوطة ، إذ « الرؤيا » (بالقصر) لاتكون إلا فى النوم ، ومعناها « الحلم » . وفى القرآن الكريم « يا أيها الملأ أفتونى فى رؤياى إن كنتم للرؤيا تعبرون » . أما « الرؤية » (بالتاء) فهى بصرية . ويقولون أيضاً « خرجوا سوياً » ويعنون « معاً » . فتوظيف « سوياً » هنا خطأ فى الاختيار ، لأن « السَّوىّ » هو الكامل فى الخلقة ، يقال « رجل سوى » ، وفى القرآن الكريم « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » .

ومن هذا القبيل أيضاً اختيار صيغ لاتصاحب مدخولها إلّا بشروط أو فى حدود معينة ، كما فى قولهم « لا زَالَ الأَمْر غَامِضاً » ، بدخول حرف النفى « لَا » على الماضى فى غير الأساليب التى تجوز فيها هذه المصاحبة . ومعلوم أن الماضى لاينفى « بلا » إلّا فى الدعاء وفى حالة تكرار الفعل ، كما فى نحو « لافض فوك » و « فلا صدق ولا صلى » ، وفى غير هاتين الحالتين يكون نفى الماضى بالأداة « ما » .

ومنه كذلك اختيار صيغ لايصاحب بعضها بعضاً ، لعدم ورود هذه المصاحبة فى الكلام العربى الفصيح ، استناداً إلى ذوق اللغة التى تعد هذا النموذج ضرباً من العبث أو التزيد غير المقبول لوجود صيغة واحدة تقوم مقام عنصرى المصاحبة وتؤدى وظيفتهما . من ذلك قولهم ، سوف لا أفعل كذا » ، حيث صاحبت الصيغة « سوف » حرف النفى « لا » فى حين أن لدينا أداة واحدة تؤدى هذه الوظيفة وتفى بالغرض المطلوب هذه الأداة هى « لن » ، وفيها فكرة النفى والاستقبال المراد التعبير عنهما « يسوف لا »

٢ ـ الموقعية :

للجملة العربية مجموعة من الضوابط التى تتعلق بهندستها وترتيب مفرداتها ومواقع الكلم فيها . فليس لهذه المفردات ـ بعد اختيارها ـ أن ترص رصاً بدون حدود أو قيود من حيث نظمها وتتابعها المناسب فى سلك الجملة ، وإنما على المنشىء ـ نطقاً أو كتباً ـ أن يصنع منها « عقداً » متآلفة حباته ، ومتسقاً بعضها مع بعض فى مدارج « الضم » وفقاً لمادة هذا العقد وأغراضه ومقاصده . وللعربية فى هذا الشأن قواعد معلومة وقوانين مرسومة ، وإن جاءت فى

كتب اللغة متناثرة وموزعة هنا وهناك على أبواب النحو المختلفة ، تلك الأبواب التى صنفت فى معظم الأعمال النحوية على أساس الإعراب ، لاعلى أساس أنماط الجمل ونوعية مكوناتها وخواص هذه المكونات من موقعية وغيرها . ومن ثم كان على الباحث فى « الموقعية » أن يعد نفسه لمراجعة كل أو جل أبواب النحو ، محاولا أن يجمع شتات الموضوع وأن يلم أطرافه وجوانبه وتنوعات مسائله المختلفة ، أملا فى الوصول إلى ضالته بالتعرف على ضوابط نظم الكلام ؛ وقواعد ترتيبه بصورة تسمح له بالتعامل بها ومعها نظرا وتطبيقاً .

وغنى عن البيان أن هـذا الجهد — مهما اكتملت العدة والأدوات عند القائمين به — لا بد أن تقف دونه بعض الصعوبات وتعتوره بعض وجوه القصور والنقص ، وذلك لسبب بسيط هو اتساع دائرة البحث وتفرق مسائله وتباعد أطرافه واختلاف جزئياته ، بل وتضاربها أو تباينها أحيـانا .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما نعرفه من اختلاف اللهجات فى أمثلة غير قليلة من قواعد « الموقعية » واختلاف النحاة فيها وفى غيرها من ضوابط النظم اللغة العربية بعامة ، استطعنا ان نصل إلى نتيجة شبه مؤكدة ، هى أن الحكم بصحة الموقعية لهذه الصيغة أو تلك أو عدم صحتها أمر يدق أحيانا على الدارسين ، وتختلف وجهات النظر فيه . وينضم إلى هذا كله ما يعرف عن العربية بأنها « تتصف بالمرونة النسبية فى قواعد نظم الكلام وترتيب مفرداته » ، كما يتضح ذلك جليا فى أحوال المفعول به والمبتدأ والخبر مثلا .

ولكن هذا لا يناقض — بحال — ما أسلفنا تسجيله من وجود مجموعة من ضوابط الموقعية للكلم العربى ؛ وهى ضوابط مطردة فى عمومها ومتفق عليها ، ويعد تجاوزها من باب الخطأ الصريح . ومن الجدير بالذكر أن جل الأمثلة التى تجمعت لدينا من هذا الباب ترجع فى حقيقتها إلى

التأثر باللغات الأجنبية ، بالتقليد المباشر أحيانا وبطريق الترجمة غير الدقيقة أحيانا أخرى . من ذلك مثلا :

قولهم : كلما قرأت كلما أفدت ، بتكرار الرابطة « كلما » . وهذا التكرار لا سند له من الصحة فى العربية ، ولكنه جاء على منوال التعبير الإنجليزى The more . . . . The more :

ومن التجاوز فى الموقعية كذلك وقوع الرابطة « بينا » أو « بينما » فى وسط الكلام ، فى حين أن لها الصدارة فى أمثلتها الواردة فى الاستعمال الفصيح ، حيث يقولون : بينما نحن جلوس إذ دخل علينا صديق كريم .

وفى الأساليب الحديث تقابلنا تجاوزات فى الموقعية غير معهودة فى العربية ، كما فى قولهم :

كان شاعرا ربما غير مجيد

و مدير عام الإدارة

إذ نلاحظ الفصل بين الموصوف وصفته بأجنبى فى المثال الأول (وهو ربما) . وبين المضاف إليه بأجنبى كذلك (وهو عام) فى المثال الثاني .

وربما فسر المثال الأول تفسيراً آخر بغية تفصيح التركيب ، فيقال إن هذا التركيب مكون من جملتين أو ما أشبه : تنتهى الجملة الأولى بقولهم : كان شاعرا ، ثم استأنفوا كلاما آخر موضحا بادئا بالأداة « ربما » . وهذا الاستئناف أشبه بإجابة عن تساؤل مفترض (أو صريح) يوحى بالشك فى شاعرية المتحدث عنه ، ومن ثم لا فصل على هذا التأويل . وهو - كما ترى - تأويل فيه تكلف ظاهر .

أما المثال الثانى فلا يحتمل التفسير أو التأويل ، إذ هو ظاهر البطلان ، وليس هناك مسوغ صحيح لوقوع الصيغة « عام » هذ الموقع . وصحة الكلام إما : المدير العام للإدارة وإما مدير الإدارة العام . ولا يحتج بأن الخيار الثانى فيه فصل بين الموصوف وصفته ، لأن الفصل هنا كلا فصل لأن المضاف والمضاف إليه وحدة نحوية متكاملة فهما كالشيء الواحد كما يقولون .

ومن قبيل الفصل غير المقبول قولهم مثلا : : سبق وأن أشرنا إلى كذا . . بزيادة « الواو بين الفعل وفاعله المؤول « بأن » والفعل بعدها . وأمثلة هذا النوع كثيرة تلاحظها فى الكتابات الحديثة وفى جملة وسائل الإعلام المكتوبة والمنطوقة على سواء .

٢ ـ المطابقة أو العلاقات الداخلية بين الكلم :

ليس يكفى فى بناء الجملة بناء سليما أن تقع مفرداتها فى مواقعها المناسبة لها ، إذ لابد من تعليقها بعضها ببعض وربطها برباط معين يؤكد صحة الوقفية ويحيل الجملة كلها إلى وحدة متكاملة متناسقة الأجزاء والأطراف . وشأن الجملة فى ذلك شأن « البناء » الذى لا يستقيم أمره بمجرد وضع الأحجار المناسبة فى سلسلة متتابعة ، بل لابد لهذه الأحجار من « مادة » قوية تربط حجرا بآخر ربطا يحميها من التفكك والانهيار .

والعلاقات أو الروابط بين أجزاء الجملة ذات أنواع شتى ، فقد تكون « بالضم » اللازم كما فى الصفة والموصوف وقد تكون به ، بالإضافة إلى عامل صوتى معين ، كما فى المضاف والمضاف إليه ، حيث يستحيل الفصل بينهما « بسكتة « pause » والإعراب نفسه رابط مهم ، إذ به تتبين أحوال الكلم ، وتتضح العلاقة بين صيغة وأخرى : أهذه فاعل لتلك أم مفعول به الخ . . ومعروف أن ضمائر الغيبة ذات شأن كبير فى هذا الأمر ، إذ يستحيل فى لعربية أن تقول مثلا « جاء الذى أبو قائم » بدون الضمير العائد على الموصول والواجب ذكره ، فنقول : « جاء الذى أبوه قائم » .

والمطابقة هى الأخرى وسيلة من أهم وسائل التعليق والربط وهى التى تعنينا فى هذا المقام ، لوضوح مسائلها وكثرة الأخطاء الشائعة فى أحوالها (للإعراب وقفة خاصة) . والبحث فى المطابقة يتركز عادة على المطابقة فى الشخص (التكلم ـ المخاطبة ـ الغيبة) وفى العدد (الإفراد والتثنية والجمع) وفى النوع (التذكير والتأنيث) . وفى التعريف والتنكير .

والمطابقة هنا لا تعنى دائما « المماثلة أو المطابقة المنطقية » بين أجناس الكلم . فقد تتحقق « بالمخالفة » أحيانا ، وتفسر حينئذ بأنها جاءت على وفق منطق اللغة المتمثل فى ضوابطها الخاصة فى هذه الحالة (وغيرها) ، تلك الضوابط التى استخلصت من واقع العربية الصحيحة ، وأقرها الدارسون . فمن صحيح ما ورد فى العربية قولنا مثلا : « رجال عدل ونساء عدل » . بمجىء الصفة بصيغة المفرد المذكر ، فى حين أن « المنطق » يقتضى جمعها فى الحالتين ، وجمعها مع التأنيث فى الحالة الثانية . ولكن هذا هو منطق العربية وهو ما سار عليه أهلوها ، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :

ونعتوا بمصدر كثيرا
فالتزموا الإفراد والتذكيرا

وليس من النادر أن نسمع فى الكلام الصحيح الفصيح نحو قولهم : « الحياة عذاب ، الأب مظلة » يستظل بها الأولاد إلى غير ذلك من هذا النمط من التراكيب التى تأتى مخالفة لمطلق القول بوجوب المطابقة (بمعنى المماثلة الكاملة) بين المبتدأ والخبر فى التذكير والتأنيث . والرأى عندنا أن هذا القول الشائع والمسجل فى أغلب كتب النحو التعليمية وغيرها يحتاج إلى مراجعة ونظر . ويبدو لنا أن هذه المطابقة الكاملة فى النوع بين المبتدأ والخبر إنما تكون فى حالة الخبر المشتق أو نحوه .

ومهما يكن من أمر ، فأخطاء المطابقة فى النوع كثيرة ، وأشهرها ما يقع فى باب العدد من ٣ — ١٠ ، حيث يخالف الناس منطق العربية ، ويصدرون كلامهم على خلاف ضوابطها ، فيقولون مثلا : ثلاثة مسائل وثلاث كتب ، بالمطابقة المنطقية بين العدد والمعدود غير عارفين أو متجاهلين خاصة العربية فى ذلك وهى المطابقة بالمخالفة .

ويمكن أن يدخل فى هذا الباب نحو قولهم : إحدى المعاهد ، متوهمين التأنيث فى « إحدى » لارتباطها « بالمعاهد » وفيها معنى الجمعية ؛ ومن ثم تعامل عندهم معاملة المؤنث فى نحو

« معاهد كثيرة » . والصواب إنما هو « أحد المعاهد » لأن المفرد « معهد » وهو مذكر .

ومن مشهور الأخطاء فى هذا الجانب أيضاً ما نسمعه منطوقاً ونراه مكتوبا من مثل قولهم :

الحلقة الرابعة عشر

بتأنيث الجزء الأول، دون الثانى (وهو عشر) ، فى حين أن الواجب هنا تأنيث الجزء ي ، إذ المطابقة بالمماثلة هى القاعدة المقررة والتى لا شذوذ فيها فى هذا التركيب الواقع صفة لما قبله ، ومن الغريب أن هذا الخطأ بعينه نلحظه فى أعمال بعض الأدباء والعلماء المشهود لهم بالجودة اللغوية فى أساليبهم ، كما نسمعه ونلحظه بكثرة فى وسائل الإعلام مكتوبة ومنطوقة ، حتى ليظن غير العارف أن هذا التوظيف الخاطىء هو القاعدة .

أما أخطاء المطابقة فى التعريف والتنكير فهى قليلة ، وأشهرها المثالان التاليان . وقد خصصناهما بالذكر لكثرة شيوعهما فى الإستخدام بين المثقفين وبعض التخصصين أحيانا .

الأول قولهم « الغير مفهوم » بإدخال أداة التعريف على « غير » الواقعة مضافا . والمخالفة هنا من جهتين ، أولاهما أن الرأى المعتد به لا يجيز إدخال أداة التعريف على « غير » مطلقا ، قالوا لتوغلها فى الإبهام وثانيهما أن « غير » هنا جاءت مضافا . ومعلوم أن المضاف فى العربية لا يجوز تعريفه « بال » ، إلا إذا كان صفة فيه « ال » ومضافا إلى مافيه « ال » من نحو قولك « الطويل القامة » وهو عندهم من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، فكأن هذا الحكم فيه تسويغ لهذا التوظيف الخارج على قواعد التركيب الإضافى فى عمومه .

ومما يذكر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز دخول « ال » على « غير » فى نحو قولهم « ومن رأى الغير . . . أى إذا استخدمت غير فى التركيب الإضافى ، وكانت بمعنى « الآخرين »

ونحن لا نميل إلى الأخذ بهذا الرأى لعدم الحاجة إليه .

ومن هذا القبيل المثال الثانى المشهور وهو قولهم مثلا :

الخمسة كتب

بتعريف الجزء الأول من التركيب الإضافى ، وهو على خلاف القاعدة المستقرة لديهم ، كما أشرنا إلى ذلك فى المثال السابق . وصحة الكلام هى « خمسة الكتب » بتجريد المضاف وتعريف المضاف إليه « بال » .

وأجاز الكوفيون تعريف الجزءين معا أى « الخمسة الكتب » ، وهو وجه له مسوغ[1] ، ويجوز الأخذ به . أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أجاز الخطأ المشهور وعده صحيحا لكثرة الاستعمال ، وهو رأى لا نأخذ به ، إذ ليس له مسوغ ظاهر يدخله فى دائرة الكلام الصحيح .

٤ – الاعراب :

لا ينكر أحد أن الإعراب من أهم خواص الكلام العربى ، بل هو الخاصة الأساسية التى تميز لغتنا من غيرها من اللغات المعروفة لنا الآن . والإعراب كذلك يمثل جانبا من أهم جوانب النحو بل ربما يخيل لبعضهم أنه النحو « فى جملته » ، حتى لتراهم فى آثارهم العلمية يوجهون إليه جل اهتمامهم بالدرس والتحليل . ويظهر ذلك بوجه خاص فى تصنيف المتأخرين لأبواب النحو ومسائله وفقاً للحالات الإعرابية ووجوهها .

والرأى عندنا – كما أشرنا إلى ذلك قبلا – أن الإعراب يمثل جانبا من جوانب النحو بالمعنى العلمى الدقيق . ولكنه جانب ذو أهمية بالغة إذ هو – بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة فى الإفصاح عن المعانى النحوية – دليل صحة الكلام فى جملته ، وأمارة

(١) والمسوغ عندنا هو إمكانية عد هذا المثال **من باب** جواز دخول « ال » على المضاف إذا كان صفة فيه ال مضافا إلى ما فيه « ال » ، على أساس أن « الخمسة » هنا **من باب** الصفات ، بدليل الوصف بها فى قولنا « الكتب الخمسة » .

صحة جوانب النحو الأُخرى من موقعية وربط وعلاقات داخلية بين مكونات التركيب ، فلسنا إذن فى جانب الادعاء بأَن الإعراب ليست له دلالة نحوية ، وأن وظيفتـه – فى رأى بعضهم – وظيفة صوتية ، تظهر قيمتها فى التناسق أو التلاؤم الصوتى بين وحدات الجملة . وخلاصة القول عندنا أن الإعراب جزء لا يتجزأ من بناء الجملة وأن مجيئه على وجوهه الصحيحة دليل صحة الكلام مبنى ومعنى ، والخلط أو الخطأ فيه يجر الـكلام إلى حظيرة الخطأ تركيبا ودلالة .

والملاحظ الآن أن الخطأ فى الإعراب وفى وجوهه المختلفة أصبح ظاهرة عامة بين المتعاملين بالكلمة الفصيحة نطقاً وكتبا ، حتى ليخيل إليك أن أحـدا لا يعى أو لا يريد أن يعى خطورة هذا السلوك على وجود الفصحى وكيانها وهذه الأَخطاء ملحوظة بصورة أوضح وأكثر شيوعا فى الكلام المنطوق . وذلك لسبب بسيط ، وهو أن الخطأ فى الـكلام المكتوب لا تدرك حقيقته إلا فى حالات الإعراب بالحركات الطوال (الألف والواو والياء) وفى جزم الأَفعال المعتلة ، وفى نصب الأَفعال الخمسة وجزمها ؛ أو – قل – يدرك الخطأ فى المكتوب فى كل ما ليس إعرابه بالحركات القصيرة . أما الإعراب بهذه الحركات الأَخيرة فمجهول أمره تماما لخلو الكلام عادة من علامات الضبط المميزة . وفى ظننا – على الرغم من ذلك – أنك لو طلبت إلى كاتب منهم أن يترجم نطقا جملة أو جملتين مما سطر ، فإنه سوف يقع فى مأزق وقل أن يأتى بهذه الترجمة سليمة من من الوجهة الإعْرابية .

ونماذج الأَخطاء الإعرابية كثيرة متنوعة . ولا نستطيع فى هذا المقام أن نأتى بأَمثلة تفصيلية لكل هذه النماذج ، وثم سنكتفى بإيراد أمثلة لحالات من الخطأ مشهورة أصبحت تمثل اتجاها عاما أو شبه قاعدة عند بعض المثقفين . ونخص بالذكر هنا أربع حالات معينة .

الحالة الأولى :

إذا جاء اسم « إن » (أو إحدى أخواتها) مؤخرا مسبوقاً بخبره شبه الجملة ، درج كثير منهم على الإتيان بهذا الاسم مرفوعا فيقولون مثلا :

إن هناك (أو إن ثمة) رأى آخر

وقد يأتى الأمر بالعكس مع اسم كان (أو إحدى أخواتها) فى مثل هذا التركيب ، حيث يوظفون الاسم منصوبا ، فيقولون :

كان ثمة رأيا آخر

وهذا بالطبع دليل عدم المعرفة بمواقع الكلم وقيمها فى هذه المواقع ، أو - فى أحسن تقدير - عدم المعرفة بالقيمة النحوية للصيغتين « هناك وثمة » (أو ثم ، بفتح الثاء) .

الحالة الثانية :

تظهر هذه الحالة فى منع الصرف لما حقه الصرف ، من نحو قولهم : أصداء - أبناء - أضواء - أتباء . . إلخ بمنع الصرف ، متوهمين - على ضرب من القياس الخاطىء - أن هذه الصيغ وأمثالها تعامل معاملة نحو : شعراء وكبراء ، وعمداء فى منع الصرف .

وقد يأتى العكس وهو كثير جدا ، فيصرفون « شعراء ؛ وأختيها (وما شابه ذلك) ، غير عارفين ضوابط باب الممنوع من الصرف .

الحالة الثالثة :

ودائرتها الخطأ فى نصب الفعل المضارع المعتل بالواو والياء ، حيث يأتون به غالبا فى كل المواقع خاليا من علامته الإعرابية وهى الفتحة الظاهرة .

الحالة الرابعة :

ويمثلها الخطأ فى نصب جمع المؤنث السالم ، فيأتون به أحيانا منصوبا بالفتحة . ويلحق بهذا الباب ما يقع فيه بعضهم من خطأ فى الإعراب على طريق « التوهم » . من ذلك إعرابهم نحو « أوقات » ، « أمهات » ، « أصوات » إعراب المؤنث السالم فى حالة النصب ، فيأتون بهذه الأمثلة ونحوها منصوبا بالكسرة ، ظنا منهم

أنها من هذا الباب ، فى حين أنها جميعاً من جموع التكسير على وزن « أفعال » ، والتاء فيها ليست زائدة ومعلوم أن جمع المؤنث السالم يكون بزيادة الألف والتاء معا .

وربما يشتبه على بعضهم نحو « دعاة ـ قضاة ـ حماة » مما جاء على « فُعَلة » جمعا للاسم المنقوص ، حين تضاف إلى الضمير ، كما فى « دعاته ـ قضاته ـ حماته » ، حيث تكتب بالتاء المفتوحة فيتوهم قوم منهم أنها من جمع المؤنث السالم فيعربونهـا بالكسرة فى حالة النصب . وحقيقة الأمر أنها فى حالة الإضافة وعدم الإضافة جموع تكسير . أما كتابتها بالتاء المربوطة فى حالة الإفراد وبالتاء المفتوحة عند الإضافة إلى الضمير فهى مسألة إملائية بحتة . تلك ـ فى الحق ـ مجرد نماذج لما يقع من أخطاء نحوية وغير نحوية فى المنطوق والمكتوب على سواء . ونستطيع أن نقرر أن بعض هـذه النماذج يمثل اتجاهات تشيع فى استخدام اللغـة الفصحى ، الأمر الذى ينذر بالخطر ، ويهدد اللسان العربى فى حاله ومستقبله ؛ إذ إن أمثلة غير قليلة من هذه النماذج تصدر عن جهات أو هيئات أو أفراد لها أو لهم ـ فى هذا الشأن وغيره ـ موقع القدوة . والقدوة ـ كما نعلم ـ من أخطر عوامل التأثير فى السلوك الاجتماعى بعامة والسلوك اللغوى بخاصة .

أما علاج هذا الوضع اللغوى غير المقبول فيحتاج منا إلى وقفة خاصة مماثلة فى بحث مستقل يناسب أهمية القضية وأبعادها المختلفة ؛ على أنا قد ألمحنا فى حديثنا هذا ـ بصورة أو بأخرى ـ إلى شىء من الخطوط العريضة التى تعين فى تصور هذا العلاج والتعرف على وسائله .

دكتور كمال بشر
عضو المجمع